مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع JALHSS
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences – JALHSS
ISSN: 2414 – 3383 www.jalhss.com
العدد (5) نيسان-ابريل 2016

تطور التعليم في البحرين 1971- 1981

أ.م.د. عماد جاسم حسن
كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
ذي قار - العراق

المقدمة

يعد التعلم عنصرا أساسيا في بناء الدولة والمجتمع ويساعد في تحقيق التنمية التي تسعى إليها كل دوله ،لان التعليم يعد الأساس المتين الذي تستند عليه المجالات الأخرى وكلما كان الاهتمام به مخططا ومدروسا كلما كانت نتائجه مثمرة. وعلى هذا الأساس أولت الحكومة البحرينية التعليم اهتماما كبيرا وبخاصة عندما أدركت أن الاستثمار في البشر هو أفضل استثمار على المستوى البعيد وان قوة التعليم وتماسكه والتخطيط له وتطويره يساعد في تنمية المجتمع بل ويساعد على نهضة الدولة، وبذلك فان التعليم يعد ضرورة حياتيه وحاجه أساسيه مهمة لمن يريد التقدم وتحقيق اكبر قدر من التطور في شتى المجالات والارتقاء بالمواطن.

ومما لاشك فيه أن دولة البحرين تعد من أولى إمارات الخليج العربي اهتماما بالتعليم بل أن التعليم النظامي الرسمي قد ظهر فيها أولا، واستمرت تلك المسيرة بالتصاعد والنمو حتى حصلت البلاد على استقلالها عام 1971 لتدخل مرحله جديدة في تاريخها المعاصر ،اذ شهدت نهضة تحديثيه واسعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكان التعليم واحدا منها ،والذي يحاول البحث أن يسلط الضوء على تلك التطورات التي حصلت خلال المدة 1971-1981 .اذ تم اختيار عام 1971 لبداية البحث لأنه العام الذي حصلت فيه دولة البحرين على استقلالها, أما بالنسبة إلى توقف البحث في عام 1981 نتيجة مشاركتها دول الخليج العربي الأخرى في تأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل في ذلك العام ودخولها في منظومة دوليه إقليمية أصبحت تتخذ فيها القرارات بشكل جماعي لايخص جانبا معينا بل جميع المجالات وهذا الأمر يعد بداية جديدة في تاريخ البحرين المعاصر التي توقف عندها البحث.

يتناول البحث في بدايته كيفية نشأة التعليم الرسمي ومسيرته في البحرين إلى ماقبل الاستقلال لما لذلك الآمر من أهمية خاصة ،اذ لايمكن فصل الجذور التاريخية لأية حالة عن التطورات التي تحصل لاحقا لكونها تمثل امتدادا وتعزيزا لها ،ومن ثم بيان العوامل والأسباب التي أدت إلى تطور التعليم في البحرين كالعوامل ألاقتصاديه والسياسية والسكانية فضلا عن العلاقات الخارجية المبنية على أساس التعاون وتبادل الخبرات مع دول العالم الأخرى ، ثم يتطرق البحث إلى المؤسسات التربوية والتعليمية بمختلف أنواعها بدأ بدور الحضانة ورياض الأطفال مرورا بالدراسة الابتدائية والثانوية والاعداديه والتطورات التي حصلت فيها من خلال الأرقام والإحصائيات وكذلك الإجراءات الحكومية والجهود التي بذلت في سبيل إدخال المناهج الحديثة في المراحل الدراسية كافه بل ومحاولة إدخال الدروس التي لها تعلق وفائدة في خدمة المجتمع وتلبية متطلبات التنمية التي سارت عليها البحرين خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، كذلك يتطرق البحث إلى التفات الحكومة

البحرينية في معالجة موضوع ألاميه ومحاولة التقليل منها من خلال الاهتمام بفتح الفصول والمراكز الخاصة بذلك وجلب الخبراء للمساهمة في طرح المشاريع اللازمة للتخلص من تلك الافئه الخطيرة بالمجتمع ورفع المستوى الثقافي لأبناء البلاد، كما أوضح البحث مدى اهتمام الحكومة البحرينية في التعليم العالي لتوفير الكوادر المتخصصة ولغرض استكمال حلقات التعليم بأنواعها المختلفة وبيان الإجراءات والأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها من وراء تلك الخطوات.

نشأة التعليم الرسمي في البحرين ومسيرته قبل عام 1971

اعتمد التعليم في دولة البحرين بشكل كبير على الكتاتيب والمساجد والجوامع والبيوت والحوانيت (1) لمده طويلة لكنه تحول في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى التعليم النظامي بظهور المدارس الحديثة، اذ كانت مدرسة الهدايه الخليفيه التي أسست عام 1919 في مدينة المحرق خلال حكم الشيخ عيسى بن علي (2) أول مدرسه عصريه في البحرين ،وبمرور الوقت اتسع التعليم النظامي بافتتاح مدرسة الهدايه الثانية في المنامة عام 1923 التي بلغ عدد تلاميذها (600) تلميذا (3).

وفي عام 1925 صدر قانون للتعليم في البحرين كان من نتائجه افتتاح مدرستين إضافيتين احدهما في مدينة الحد والأخرى في مدينة الرفاع (4) وفي الوقت الذي زاد فيه الاهتمام بإنشاء المدارس وزيادة عددها أقدمت الحكومة البحرينية عام 1929 على إرسال سبعه من الطلاب إلى ألجامعه الامريكيه في بيروت وهذه تعد أول بعثه ترسلها الحكومة على نفقتها إلى المعاهد الخارجية للحصول على التعليم العالي (5) . ويبدو أنها أرادت من خلال ذلك توفير الكوادر التدريسية اللازمة التي تحتاجها مدارسها.

ومع بروز حاجات جديدة لمجتمع البحرين اتخذت الحكومة أيضا خطوات جديدة في مجال التعليم وذلك باستخدام التعليم الصناعي في العام الدراسي 1936-1937 عندما افتتحت صفوف خاصة لتعليم التجارة والميكانيك في مدرستي الهدايه الخليفيه والغربية في المنامة وفي عام 1937 أضيف قسمان آخران أحداهما للبرادة وأخر للحدادة وفي عام 1939 تم افتتاح أول مدرسه صناعية في البحرين وكانت مدة الدراسة فيها سنتان (6).

ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الحكومة البحرينية الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره اذ كلف الشيخ حمد بن عيسى آل خليفه حاكم البحرين في آذار 1940 احد الخبراء البريطانيين وهو شنغس (G.HO.SHengsi) بدراسة واقع التعليم الفني وبعد انتهاء عمله قام بإعداد تقرير مفصل للنهوض بالتعليم الفني رفعه إلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفه ،ونظرا لان التقرير قدم في وقت كانت قد بدأت فيه الحرب العالمية الثانية فأن المقترحات التي تضمنها التقرير عدت طموحا باهظ التكاليف (7) وذلك بسبب آثار الحرب العالمية الثانية التي ألقت بظلالها ليس على البحرين فحسب بل على العالم بأسره، لكن مع ذلك فان هذا التحرك يعد مبادرة جادة للاهتمام بالتعليم وهو الأول من نوعه في مجال التعليم الفني في الخليج العربي،ويبدو أن هنالك دافعا اخر لذلك الاهتمام ربما يكون إدراك الحكومة البحرينية بأهمية تعليم كوادر فنية وشرائح وتأهيلها لخدمة المشروعات الصناعية التي ظهرت في البحرين نتيجة لاكتشاف النفط وتصاعد إنتاجه خلال تلك المرحلة ومن ثم حاجة البلاد لتهيئة تلك الكوادر وتزويدها بمعلومات تساعد في تسيير تلك المشروعات.

ومع ذلك، يعد عام 1940 نقطة انطلاق للتطور التربوي في البحرين فقد حددت ساعات العمل في المدرسة كما حددت مستويات المعلمين العلمية وعدلت رواتبهم وادخل نظام العلاوات السنوية وأسس مخزن مركزي للكتب والقرطاسيه والتجهيزات وألغيت المبالغ التي كان يدفعها التلاميذ لقاء الحصول على الكتب والقرطاسيه وقد ساعدت هذه الإجراءات على فتح باب التعليم أمام الآسر الفقيرة (8).

وفي هذا العام أيضا أنشأت أول مدرسه ثانوية للبنين أطلق عليها اسم (الكلية) وكانت تقبل طلابها من بين النخب الممتازة من أبناء البحرين الذين أتموا المرحلة الابتدائية وتقدم لهم تعليما ثانويا يستهدف إعدادهم لتقلد الوظائف المختلفة في الحكومة أو في التدريس أو العمل في المؤسسات التجارية (9).

ويمثل عام 1943 ميلاد المعهد الديني كمدرسه دينيه متخصصة بعد أن أمر حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفه بإنشاء (المدرسة الدينية العلمية الثقافية) التي ركزت على التعليم الديني بإشراف إدارة الأوقاف وقد أسست تلك المدرسة لتخريج متخصصين في علوم الشريعة الاسلاميه وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات (10).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سار التعليم في البحرين بصوره حسنه وشهد تطورا ونموا واضحا وربما يكون السبب الرئيسي وراء ذلك تزايد وتصاعد أنتاج النفط الذي أضحى استخدامه يأخذ اتجاهات أكثر جديه من خلال تنظيم وارداته في خدمة البلاد(11).

وتأسيسا على ذلك، شهدت السنوات 1945 -1946 صعودا وتحسنا في مناهج الدراسة والمقررات وأصبح التعليم كله مجانيا ولم يعد الطالب يدفع ثمن الكتب واللوازم المدرسية (12) فضلا عن ذلك، جرى تطور جديد تمثل باستحداث صفوف مسائية في المدارس الثانوية تحت اسم القسم الخاص وذلك لتدريب طلاب المدرسة الثانوية الراغبين في أن يصبحوا معلمين في المرحلة الابتدائية ويمنح الطالب مبلغ 15 روبية شهريا لتشجيعهم في الانضمام إلى هذه الصفوف المسائية (13).

بالاضافه إلى ذلك ،ارتبط عام 1950 بتوسع كبير في مختلف الجوانب التعليمية ولاسيما في المرحلة الابتدائية الأمر الذي رافقه ارتفاع الميزانية المخصصة للتربية والتعليم لتصل إلى 15,23 % من نسبة الميزانية ألعامه (14) وبسبب ذلك الاهتمام نجد انه في عام 1951 كان مايقارب 24% من سكان البحرين في المدارس وهذه تقريبا تشمل جميع الأولاد والبنات في سن الدراسة وبهذا يكون مقعد لكل طفل في سن الدراسة (15).

الواقع أن تحسن المستوى التعليمي يرتبط بشكل كبير بتحسن المستوى الاقتصادي للبلاد وفي ضوء ذلك شهد عام 1952 مرحله من الازدهار والانتعاش الاقتصادي على اثر الاتفاق الذي حصل مع شركة بابكو على تطبيق مبدأ مناصفة الإرباح مما أدى إلى تزايد مدخولات النفط وبذلك اتسعت دائرة الخدمات التعليمية (16) حيث تم استحداث الدراسات التجارية في منهاج المرحلة الثانوية (17)

وبذلك فقد استمر افتتاح المدارس والمؤسسات التعليمية في البحرين عام بعد آخر من اجل مواكبة التطور والتقدم الذي شهده العالم ,ونتيجة لازدياد أعداد ألطلبه والمدارس فأصبحت الحاجة ملحه بتوسيع قاعدة التعليم ,اذ تأسس عام 1954 فرع لتخريج المعلمين بدلا من نظام الصفوف المسائية , ويمنح الطالب في هذه الدراسة مبلغ 60 روبيه شهريا طيلة مدة تدريبهم (18).

وفي عام 1957 حصلت عدة تطورات في المجال التعليمي يأتي في مقدمتها أن أصبح الشيخ خليفه بن سلمان آل خليفه رئيسا لمجلس المعارف (19).وتم افتتاح اكبر مدرسه ليس في البحرين فحسب بل في منطقة الخليج العربي آنذاك ,وهي مدرسة السلمانيه و التي كانت تتسع لألف طالب (20) ونتيجة لتلك الجهود , ارتفع عدد المسجلين في المدارس الابتدائية حتى وصل عام 1958-1959 إلى 14840 طالب وطالبه (21) أما عدد المعلمين فقد ازداد أيضا حتى وصل عام 1959الى 616 معلما (22).

ومع وصول الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفه حكم البحرين تصاعد الاهتمام بالتعليم لإيمانه بضرورة أتباع سياسة التحديث في جميع مجالات الحياة اذ كانت أولى الخطوات التي اتخذت في هذا المجال دمج إدارتي البنين والبنات تحت اسم مدير التعليم التي أصبح احمد العمران أول مديرا عاما لها (23) وفي السياق ذاته، عدل نظام التعليم اذ ادمج التعليم التمهيدي مع الابتدائي وأصبحت الدراسة فيها ست سنوات كما أصبح السن القانوني لدخول المدارس ست سنوات أيضا (24) أما المرحلة الاعداديه فقد حددت بسنتان وثلاث سنوات للمرحلة الثانوية ,وفي العام نفسه ادخل نظام التعليم الآلي(أي نظام تسريع الطلبة في المراحل الدراسية) الى السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية (25).

وخلال عقد الستينيات من القرن العشرين كان التوسع في التعليم الثانوي ابرز مظاهر التطور التربوي في البحرين,فقد كان جميع الطلاب الذين ينهون المدرسة الابتدائية يلتحقون عمليا بالتعليم الإعدادي ,ولم تكن المرحلة الاعداديه موجودة في السلم التعليمي في البحرين حتى عام 1961-1962 عندما قسم التعليم الثانوي في ذلك العام إلى مرحلتين ,المرحلة الاعداديه ومدتها سنتان والمرحلة الثانوية مدتها ثلاث سنوات (26) وفي عام 1961 بلغ عدد الطلاب في المدارس للمراحل الدراسية كافه (15556) أما عدد الطالبات فكان (7760) وعدد المعلمين والمدرسين (630) وعدد المعلمات والمدرسات (330) يقومون بالتدريس في 38 مدرسه للبنين و22 مدرسه للبنات (27)، واستمر ذلك التصاعد ,اذ ارتفع عدد الطلبة خلال العام الدراسي 1962-1963 إلى (27843) طالبا وطالبه أما عدد المدرسين فبلغ 1086 مدرسا ومدرسة (28).

وفي عام 1966 وصلت أعداد المدارس في البحرين إلى 82 مدرسه وعدد الطلبة والطالبات بلغ (37607) وعدد المدرسين (1654) مدرسا (29). وبرزت البحرين في هذا العام من خلال التطور الثقافي والعلمي على الصعيد الخارجي وذلك من خلال مشاركتها في المحافل الدولية والتربوية,اذ شهد ذلك العام قبول البحرين عضوا مشاركا في منظمة الأمم المتحدة التربوية والعلمية والثقافية (30) وانسجاما مع تلك التطورات ازداد عدد المداس في البحرين ليصل إلى 89 مدرسه لمختلف المراحل الدراسية لعام 1970 يقابله ازدياد في عدد الطلبة وصل إلى (50049) طالب وطالبه يقوم على تدريسهم 2433 مدرسا ومدرسه (31).

أما بالنسبة للتعليم العالي الذي لم يكن له حضور خلال ذلك الوقت لكن البحرين اعتمدت على إرسال العديد من طلابها للدراسة خارج البلاد ,وقد توالى إرسال البعثات الى الخارج اذ درس عدد من الطلبة البحرينيين في جامعات مصر وبريطانيا عام 1968 بلغ عددهم (223) خريجا تخصصوا في مختلف العلوم والآداب (32) وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة البحرينية لم تكتفي بالاعتماد على إرسال طلابها الى خارج البلاد بل أنها بذلت جهودا كبيره من اجل أنشاء جامعه بحرينيه خاصة بها (33) وكان من نتائج تلك الجهود ان تأسست كلية الخليج الصناعية عام 1968 وذلك بالتعاون مع بعض الدول الخليجية (34).

ومع بداية عقد السبعينيات وحصول البحرين على استقلالها , اهتمت وزارة التربية والتعليم بتطوير التعليم بمختلف مراحله لاسيما الابتدائي وبخاصة في أساليبه ومناهج وطرق التقويم فيه وإعداد المعلمين فضلا عن الاهتمام بالابنيه المدرسية (35) كما اهتمت الحكومة البحرينية بإحداث تغيرات في تنظيم المرحلة الاعداديه من ناحية مدة الدراسة بها وكذلك من ناحية المناهج الدراسية التي يغلب عليها الطابع النظري بعد دراسة واقع هذه المرحلة من جميع النواحي (36).

وانطلاقا من العام الدراسي 1970-1971 تزايد عدد الدارسين في المدارس الابتدائية والثانوية تزايدا ملحوظا ورافق ذلك زيادة في الهيئات التعليمة وعدد المؤسسات المدرسية (37). وعليه يجدر بنا قبل الخوض في التطور الذي حصل في مجال التعليم خلال المدة 1971-1981 ,لابد من توضيح الأسباب والعوامل التي ساعدت في حصول ذلك التطور.

العوامل المساعدة في تطور التعليم

يعد استقلال دولة البحرين عام 1971 بداية مرحله جديدة في تاريخها الذي دخلت معه تطورات سياسيه واقتصاديه واجتماعيه وفكرية أدت إلى بناء الدولة وفق النمط الحديث من خلال التخطيط لبناء دولة المؤسسات والنهوض بواقع حياتها وتقديم أفضل الخدمات لمواطنيها, وبما أن التعليم يعد عنصرا مهما وركيزة أساسيه في نهضة الأمم ,فقد وضعت الحكومة البحرينية التعليم في سلم أولوياتها باعتباره ضرورة مهمة في بناء الدولة الحديثة وتطورها,اذ انها عقدت العزم على تدعيم التعليم وتطويره انطلاقا من المفاهيم الحديثة التي ترى بان التعليم ثروة وقيمه ثقافيه في حد ذاته وانه ركيزة أساسيه لدفع عملية التنمية من ناحية أخرى ,كما انه وسيله لمواجهة تحديات العصر ,واتضح ذلك من خلال التطور الكمي ورصد الميزانيات المالية الملائمة للنهوض بالواقع التعليمي ,وقبل الدخول في تلك التفاصيل يجدر بنا أن نبين العوامل المساعدة في زيادة الاهتمام بالتعليم .

1- العامل الاقتصادي

عاش أبناء الخليج العربي مدة طويلة يعتمدون على الغوص والصيد والتجارة كمصادر أساسيه في اقتصادهم , ولكن بعد اكتشاف النفط في هذه المنطقة تغير واقعها الاقتصادي واحدث تغيرات كبيره في الحياة ألاقتصاديه لأبنائها لاسيما وإنها تمتلك ثروة نفطية كبيره أثرت فيما بعد على جميع القطاعات الأخرى التي كان التعليم واحدا منها (38) ولم تعتمد دولة البحرين على النفط فقط بل لديها مخزون كبير من الغاز الطبيعي ,كان أنتاجه يتصاعد تدريجيا فبعد أن بلغ 121,228 مليون قدم مكعب في عام 1977, ارتفع هذا الإنتاج الى 147,142 مليون قدم مكعب في عام 1979 ثم الى(163,101) مليون قدم مكعب عام 1981 (39).

فضلا عن ذلك ،فان الحكومة البحرينية اتجهت الى سياسة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد ,وتم ذلك من خلال بناء اكبر مصفى للنفط في المنطقة آنذاك ,ساهم في تصفية النفط القادم من المملكة العربية السعودية (40) كما أنها أخذت تخطط لانجاز مشروع الحوض الجاف لإصلاح وبناء وتطوير صناعة السفن (41) والاهتمام بإنشاء بعض الصناعات في البلاد منها مصهر الألمنيوم وكابلات الألمنيوم ,درفلة الألمنيوم أي تحويله إلى صفائح ورقائق تستخدم في الصناعات الأخرى (42).

وبذلك يلاحظ أن التطورات ألاقتصاديه التي حصلت في البحرين لاسيما في القطاعين النفطي والصناعي واستخدام التقنيات الحديثة أدى الى ظهور الحاجة الى العمالة المتعلمة التي تستطيع أن تلبي حاجة تلك المعامل الأمر الذي يتطلب معه تطوير التعليم وتوظيفه بشكل يلبي تلك المطالب،فضلا عن ذلك فأن التطور الاقتصادي للبلاد ساهم في زيادة دخل المواطن التي أصبح بفضلها يستطيع ليس التعلم في البلاد فقط وانما القدرة على السفر الى الخارج لإكمال دراساتهم في الجامعات والمعاهد العربية والعالمية.

2-العامل السياسي

أن التطورات السياسية التي حصلت في البحرين منذ استقلالها عام 1971 وما رافقها من تحديث في المؤسسة السياسية في البلاد واتخاذ النمط الحديث في إدارة البلد واتخاذ عدة خطوات في ذلك المجال ,اذ شمل التحديث الهيكل العام للدولة بدا من التسميات التي كانت تطلق قبل الاستقلال ,فقد تغير اسم البلاد من أماره إلى دوله وأصبح اللقب الرسمي للحاكم أميرا بدل حاكم ,كما تغير مجلس ألدوله الى مجلس الوزراء وتسمية الدوائر الحكومية الإحدى عشرة باسم الوزارات وأصبح أعضاء المجلس الإداري يسمون وزراء (43).

فضلا عن ذلك ،اهتمت الحكومة البحرينية بتطوير الحياة السياسية في البلاد وفق النمط الحديث من خلال وضع دستور حديث متطور يكفل تطبيق المبادئ الديمقراطية السلمية وصدر ذلك الدستور في عام 1973 وتكون من 108ماده (44) اذ أكد الدستور في إحدى مواده بان الدولة ترعى العلوم والآداب وتشجيع البحث العلمي ،كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين ويكون التعليم إلزاميا ومجانيا في مراحله الأولى التي حددها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على ألاميه (45).

ويبدو أن التطورات السياسية التي حصلت في البلاد كان لها انعكاسه على الواقع التعليمي من خلال انتهاج وزارة التربية والتعليم سياستها وفقا للانظمه والقوانين وأصبحت تنفذ برامجها من خلال الخطط التي توضعها الوزارة ضمن السياسة العامة للبلاد وفقا لدستورها.

3- العامل السكاني

شهدت البحرين نموا سكانيا واضحا بعد عام 1971 فبعد أن كان عدد سكانها عام 1965(182,203)ألف نسمه ارتفع الى (216,078) ألف نسمه عام 1971 ثم بلغ عام 1981 (350,798) ألف نسمه (46) ،هذا النمو والتزايد في عدد سكانها تطلب الحاجة إلى تزايد في أعداد المدارس والتوسع في فروع الدراسة بمختلف أنواعها وذلك لحاجتها الى مخرجات العملية التعليمية للعمل في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال.

4- تبادل الخبرات والتعاون والاتفاقيات مع الدول الأخرى

كان من أولويات أسس السياسة الخارجية البحرينية التي أعلن عنها بعد الاستقلال إقامة أفضل العلاقات مع دول العالم اجمع وذلك للافاده والاستفادة وتبادل الخبرات في جميع المجالات وكان المجال التعليمي واحدا من تلك المجالات التي لعبت دورا كبيرا في العلاقات بين الدول لاسيما العربية، فعلى سبيل المثال قيام وزير التربية والتعليم البحريني الشيخ عبد العزيز محمد آل خليفه بزيارة الأردن خلال المدة 9-14/نيسان 1973 بهدف توسيع التعاون في المجال الثقافي والتعليمي كما أن وزير التربية والتعليم قام بزيارة عدد من المعاهد التربوية للاطلاع على سير عملها ومحاولة الاقتباس والإفادة من تلك المعاهد ،فضلا عن ذلك قيامه بزيارة مصر خلال المدة 14-20 نيسان 1973 التي التقى فيها بوزير التربية والتعليم المصري علي عبد الرزاق وأسفرت تلك الزيارة عن توقيع اتفاقية ثقافية لتبادل الخبرات والتعاون في مجال التربية والتعليم بين البحرين ومصر(47).

إضافة الى ذلك ،احتضنت البحرين عدة اجتماعات عقدتها الدول العربية لغرض النهوض بالواقع التربوي والتعليمي في تلك الدول ومنها الاجتماع الذي عقد في 8 أيار 1975 وضم وزراء التربية والتعليم في دول الخليج العربية (48).

علاوة على ذلك ،تعد الاتفاقيات التي عقدتها البحرين مع الدول الأخرى احد العوامل التي ساهمت في تطوير التعليم ومنها اتفاق التعاون الذي وقعته مع الكويت في 19 يونيو 1973 وشمل عدة مجالات كان من بينها الجانب التربوي والتعليمي ،اذ نصت المادة الثانية من الاتفاق على تحقيق مستويات تربوية وتعليمية متماثلة عن طريق توحيد المناهج الدراسية وتبادل الخبرات والتجارب (49) وكذلك تبادل الكتب والمطبوعات والنشرات العلمية والثقافية والمنتجات الفنية وتشجيع اللقاءات العلمية بين البلدين وتشجيع التعاون والتبادل في مجالات المكتبات والأدوات والمعدات العلمية والأجهزة والوسائل التعليمية والمعارض الفنية وان يقوم الطرفين على تخصيص منح دراسية الى طلاب الطرف الآخر وذلك في مراحل التعليم الفني والجامعي (50).

وبسبب العوامل التي ذكرناها سابقا تصاعد الاهتمام بالواقع التعليمي في البحرين بشكل كبير من الحكومة البحرينية ومنسجما مع طموحاتها وقناعاتها وفلسفتها الداعية الى تنمية الفرد ليكون نواة وأداة للتنمية الشاملة التي تسعى الى تحقيقها ،وأن أي استثمار تضعه الدولة في هذا المجال يعطي مردودا مضاعفا لما تعطيه الاستثمارات الاقتصادية الأخرى (51) .

الخطط الحكومية وسياسة الوزارة وأهدافها لتطوير التعليم

مما لاشك فيه أن كل عمل لايخضع للتخطيط لايأتي بنتائج مثمرة أو لايحقق الفائدة المرجوة منه،ولذا فأن الخطوة الأولى لأي عمل يجب أن تكون عملية التخطيط لذلك العمل ووضع البرامج والأهداف التي يطمح الوصول اليها .وعلى هذا الأساس أصبحت الدولة مسؤوله عن تعليم المواطنين باعتباره عمليه استثماريه فضلا عن كونه حقا إنسانيا وضرورة ديمقراطيه وتوفير فرص التعليم لجميع المواطنين صغارا أو كبارا ذكورا أو إناثا , ووزارة التربية والتعليم هي الجهة المسؤوله عن توجيه النظام التعليمي في البلاد ,ترسم سياسته وخططه , توفر الموارد البشرية والمادية والاجهزه الفنية اللازمة له ,وتشرف على سيره في جميع المؤسسات التعليمية في البلاد ,الرسمية منها والخاصة ,وتحدد معايير ومستويات جودته وتتعاون مع الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى من اجل تنميته وتطويره وربطه بحاجات المجتمع وتوثق العلاقات الثقافية بين البحرين والبلاد العربية والصديقة والمنظمات العربية والدولية المعنية بشؤون التربية والتعليم وتشجيع النشاطات العلمية والثقافية (52) . وخير ماعبر عن ذلك الاهتمام ما ذكره الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين عند افتتاحه المجلس الوطني عام 1973 بقوله ((أن حكومتنا وهي تدرك بحق أن التنمية ومشاريع الإنماء وسبل التقدم والرخاء لاتنتج إلا عن شعب واع وجيل من الشباب المتعلم المؤمن بقيمة والمؤمن بوطنه)) وأضاف أمير البلاد عن سياسة الحكومة وجهودها في المجال التعليمي بالقول ((عملت بعزم على الارتقاء بمستوى التعليم كما وكيفا فوفرت المدارس وأقمت المعاهد وأنشأت الكليات وهي تطمح في المزيد كما وعملت ولا تزال تعمل على تطوير المناهج الدراسية لتلائم ظروف ومتطلبات العصر ،كما أن الحكومة مهتمة بإرسال البعثات الدراسية وتدريب العاملين في الجهاز التربوي والتعليمي لإعداد المربي الكفء والمدرس المؤهل متعاونة في ذلك مع بعض المنظمات الدولية كمنظمة اليونسكو واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،كما قامت بإيجاد دورات التدريب المحلية للإداريين والمدرسين))فضلا عن ذلك، أضاف أمير البحرين قائلا ((أن حكومة البحرين تحرص باستمرار على ربط التعليم والتدريب بالقوى العاملة هادفة الى جعل التعليم في خدمة اقتصاد التنمية على مختلف مستوياتها كما وتحرص باستمرار على المشاركة الفعالة في الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والمؤتمرات التربوية والدولية)) (53).

يتضح مما تقدم أن الحكومة البحرينية قد انتهجت سياسة تعليمية شاملة لم تقتصر على جانب دون آخر أو مرحلة دون أخرى ،بل انها سعت الى تطويره ليلائم متطلبات وحاجات المجتمع وفي الوقت نفسه بناء الإنسان المتعلم الذي يزيد من قوة الدولة وتماسكها .

وعلى هذا الأساس فان السياسة التعليمية لوزارة التربية والتعليم أصبحت تقوم على الأتي(54):

1- نشر التعليم بجعله ميسورا لجميع الأطفال الذين هم في سن التعليم في شتى مناطق البلاد
2- تجويد نوعية التعليم وتحسين مستواه ليتناسب مع حاجات المتعلمين ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بشكل أفضل , وتحقيقا لذلك تتركز جهود الوزارة لتطوير النظام التعليمي بصوره خاصة من خلال الاستمرار في نشر التعليم وتوسيعه ليكون في متناول جميع الأطفال ممن هم في سن التعليم والعمل على تطوير المناهج الدراسية لتتماشى مع الحاجات المتجددة للفرد والمجتمع ورفع كفاءة الهيئة التدريسية وتطوير الاداره المدرسية والاستمرار في إنشاء مبان مدرسيه حديثه لمقابلة النمو السكاني وكذلك تدعيم الجهود المبذولة في مجال محو ألاميه وتعليم الكبار (55).

الواقع أن السياسة التعليمية في دولة البحرين قد سارت استنادا الى ماجاء في الدستور ,وبذلك حددت الأهداف العامة للتعليم بالاتي (56) :
1- مساعدة الفرد على النمو نموا متكاملا جسميا وعقليا وخلقيا واجتماعيا لأقصى ماتؤهله له طاقاته وإمكاناته مع مراعاة الفروق الفردية وتنمية نواحي الإبداع عند الموهوبين وإتاحة فرص النمو للمتخلفين والمعوقين ضمن حدود أمكانتهم وتنمية قدرة الفرد على التفكير العلمي وإصدار الأحكام السليمة
2- المساهمة في إعداد الفرد ليكون مواطنا صالحا مؤمنا بدينه معتزا بعروبته ملما بالعلم وأساليبه قادرا على المشاركة في تطوير الحياة في مجتمعه اقتصاديا واجتماعيا وفكريا.
3- المساهمة في تكوين المجتمع البحريني المتعلم وذلك بتوفير فرص التعليم والتعلم الذاتي لجميع المواطنين وتمكين المجتمع من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتمكين الفرد من الاستفادة من أقصى درجه من ثمرات التقدم العلمي والتكنولوجي .
4- إتاحة الفرصة لكل فرد لتنمية استعداداته وقدراته ومهاراته واتجاهاته ومساعدته على رفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

وانطلاقا من تلك الأهداف شهدت دولة البحرين خلال عقد السبعينيات نهضة كبيره في مجال التعليم تمثلت بحدوث تغيرات وتطورات في جميع مراحله وبمختلف جوانبه ,إذ سعت الحكومة البحرينية لان يكون التعليم في البلاد مسايرا للتطور العلمي ومناسبا لاحتياجات المتعلمين وكذلك ليكون ملائما لسياسة التحديث الاقتصادي التي سارت بها البلاد بعد الاستقلال وعلى هذا الأساس، انطلقت وزارة التربية والتعليم بدور كبير في وضع الخطط والسياسات اللازمة للشروع بتطوير قطاع التربية لاسيما وان هنالك أساسا تستند عليه الحركة التعليمية في البحرين بكون أن التعليم الرسمي الحديث قد ظهر فيها في مراحل مبكرة ,الأمر الذي شجع على تراكم تلك الخبرات وتطورها ،وبما أن المرحلة الأولى من التربية والتعليم تبدأ في رياض الأطفال فسوف يسلط البحث الضوء عليها اولا.

دور الحضانة و رياض الأطفال

أن اهتمام الحكومة البحرينية بالتعليم لم يقتصر على التعليم الابتدائي والثانوي والإعدادي والعالي بل أن الأمر تعداه إلى الاهتمام بالتعليم في مرحلة ماقبل التعليم الابتدائي انسجاما مع سياستها الرامية الى خلق جيل متعلم يواكب تطورات العصر العلمية ولذا فقد أكدت وزارة التربية والتعليم بأنها تهدف في مرحلة رياض الأطفال الى تنمية مواهب الطفل وقدراته وبناؤها بشكل صحيح وكذلك تنمية سلوكه واتجاهاته لتتفق مع قوميته وتراثه وعقيدته ,فضلا عن تلبية حاجات الطفل النفسية وبناء شخصيته بناءا راسخا مبنيا على قواعد وأسس سليمة وكذلك الاهتمام بالنواحي الصحية والاجتماعية والروحية لدى الأطفال (57).

الواقع أن دور الحضانة ورياض الأطفال قد ظهرت في البحرين لأول مره عام 1955 وفي عام 1970 تأسست ثلاث رياض أطفال واستمر ذلك العدد بالتصاعد حتى تأسست عام 1975 عشر دور أخرى (58) ويبدو أن ذلك التصاعد في أعداد رياض الأطفال يعود الى الانتعاش والنمو الاقتصادي الذي حصل في البحرين خلال عقد السبعينيات بسب ارتفاع أسعار النفط وكذلك تزايد فرص العمل أمام الأمهات الأمر الذي أدى إلى ظهور الحاجة الى تلك الدور .

ووفقا لذلك أخذت أعداد الأطفال الملتحقين بتلك الدور بالتزايد ,فبعد أن كان عددهم في عام 1975-1976 قد بلغ (1983)طفلا أصبح خلال العام 1979-1980 (2931) طفلا وتصاعد الى (3730) خلال العام 1980- 1981 (59) وربما يعود السبب في ذلك التصاعد الى تزايد أعداد السكان واستمرار تطور الأوضاع ألاقتصاديه ,كذلك انتشار تعليم ثقافة الأطفال في سن مبكرة لدى أهالي البحرين بعد ازدياد أعداد دور الحضانة ورياض الأطفال .

أما بالنسبة لأوقات الدوام فيها فان بعضها تتبع نظام المدارس الحكومية من حيث مدة العام الدراسي , وبعضها الآخر تبقي أبوابها مفتوحة على مدار العام ويقتصر الدوام في تلك الدور والرياض على الفترة الصباحية فقط (60) ولا تلتزم رياض الأطفال باليوم المدرسي المعروف في المرحلة الابتدائية أو المراحل الدراسية الأخرى بل تترك للطفل حرية الحركة تحت قيادة وتوجيه المربية والمشرفة ,حيث يمارس الألعاب والهوايات الفردية والجماعية حسب رغبته ,كذلك لاتلتزم المربية في رياض الأطفال بطرق تدريس ثابتة بل تحاول أن تتكيف مع الأدوار المختلفة التي تتطلبه المواقف المتنوعة المتلاحقة التي تواجهها أثناء تعاملها مع مختلف الأطفال وكما تعتمد في عملية التقويم على نشاطات كل طفل ومدى استجابته لتوجيهاتها والتقدم الذي يحرزه في مختلف المجالات (61).

أما بالنسبة لأوضاع المربيات ،فقد اهتم المسئولون في الحكومة البحرينية إلى الحاجة الملحة للإعداد التربوي للمربيات ,فبدأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف بتنظيم دورات تدريبيه قصيرة لمدة أسبوعين لمربيات وإداريات دور الحضانة ورياض الأطفال ابتدآ من عام 1976 (62)،وكان الهدف من تلك الدورة التي اشتركت فيها خمسون متدربة ،تهدف الى تدريب العاملات في رياض الأطفال ودور الحضانة على طرق تربية ورعاية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة لتوفير أفضل السبل الملائمة لرعاية الأطفال في هذه المرحلة وتوفير الرعاية الملائمة للأطفال وتدريب الهيئات العاملة في دور الحضانة للإلمام بطرق تربية ورعاية الطفل في ذلك العمر ،وكذلك كيفية استخدام الوسائل والأدوات التعليمية الحديثة لإكساب الطفل المعلومات والمهارات اللازمة وأيضا مراعاة القدرات المختلفة للأطفال وحسن توجيهها وكذلك للإسهام في استكمال رسالة البيت في تربية الطفل وتنمية شخصيته من خلال تواجده في جو اجتماعي محبب لنفسه (63).

تطور التعليم الابتدائي

يمثل التعليم الابتدائي في البحرين أول درجات السلم التعليمي ومدة الدراسة فيه ست سنوات ويقبل فيه التلاميذ ممن اكملو سن السادسة ,ويمكن قبول من أكمل الخامسة والنصف من العمر في المدارس التي تتوافر فيها الأماكن بعد تسجيل من أكمل السادسة (64) وأبدت الحكومة البحرينية اهتماما بالغا بمرحلة التعليم الابتدائي لكونه القاعدة الاساسيه التي تستند عليها المراحل الدراسية الأخرى الأمر الذي تسبب في زيادة أعداد المتعلمين (65).

يهدف التعليم الابتدائي في البحرين إلى تنمية الأطفال جسميا وعقليا وخلقيا واجتماعيا وتزويدهم بالقدر الأساسي من الثقافة العامة والمهارات ومساعدتهم على اكتساب مجموعه من المهارات الاساسيه في القراءة والكتابة والحساب وتنمية القيم والاتجاهات الخاصة بالعمل والإنتاج واحترام العمل اليدوي والشعور بأهمية المهن والحرف وتقدير أصحابها (66)

أما بخصوص المناهج الدراسية في المرحلة الابتدائية فتتألف من المواد الاتيه(التربية الدينية ,اللغة العربية,اللغة إلانكليزيه (يبدأ في الصف الرابع الابتدائي)،المواد الاجتماعية (التاريخ ,الجغرافيا ,التربية الوطنية)العلوم والتربية الصحية ,الرياضيات ,التربية الرياضية , التربية الفنية ,التربية الموسيقية ,وتتوزع على 36 حصة أسبوعيا (67).

الواقع أن الاهتمام في التربية والتعليم في البحرين تمثل بعدة مظاهر يأتي في مقدمتها نظام التقويم ,اذ بينت الدراسة التي قام بها احد خبراء اليونسكو للمناهج أن نسبة كبيره من المعلمين ترى أن الامتحانات شكليه ولاتهتم إلا بقياس الاستظهار وأنها مرهقه للمعلم ومجهده لأعصاب التلاميذ (68)،ولهذا عملت وزارة التربية والتعليم ابتدء من عام 1975 الى تطور نظام الامتحانات وتعديلها لتتلاءم مع فلسفة التعليم وأهدافه وإمكاناته ولتكون مع اتجاهات التقويم العالمية ,فاستدعت خبيرا من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ليساعدها في ذلك ,فوضع مشروعا لتطوير نظم الامتحانات بدأ بتطبيقه في المرحلة الأولى من الدراستين الابتدائية والاعداديه خلال العام الدراسي 1976/1975 وكان الهدف من المشروع الجديد تلافي عيوب نظم الامتحانات السابقة والتخفيف عن كاهل الطلبة والمدرسين من عبء النظم المستخدمة في الامتحانات السابقة ورهبتها واعتبار الامتحانات وسيله لتقويم التلميذ تقويما مستمرا طوال العام الدراسي وجرى تعديل توزيع الدرجات المخصصة لمختلف المواد بين أعمال السنة والامتحانات آخر العام وأدخلت الاسئله الموضوعية في بعض المواد وألغيت امتحانات الفترات ويتم عقد امتحان في منتصف العام الدراسي وآخر في نهاية العام في جميع الصفوف (69).

وانسجاما مع التطورات التي شهدتها البلاد اهتمت أدارة المناهج في وزارة التربية والتعليم بتطوير مناهج مختلف المواد الدراسية ,كما أنها أعادت النظر في الخطط الدراسية والكتب المدرسية وطرق التدريس وأدخلت عليها تعديلات كثيرة تتلاءم مع البيئة البحرينية ولتساير التطورات التي حدثت في العالم ,فأعادت النظر في مناهج العلوم واللغة العربية وأدخلت دراسة البيئة والرياضيات الحديثة والتربية المرورية لزيادة الوعي المروري لدى الأطفال مع تزاحم وسائل الموصلات وازدياد حوادث المرور ,وهي تتبع أثناء ذلك أسلوبا علميا فتحدد أهداف المنهج ومحتوياته وتوفر المواد الدراسية التعليمية اللازمة ,وتقوم بتنظيم الحلقات الدراسية لمناقشة مشروعات المناهج المطورة يشترك فيها مختصون من داخل البحرين وخارجها ومن المنظمات الاقليميه والدولية المعنية ويستعان بنتائجها لإدخال التعديلات اللازمة, كما تستعين أحيانا بالخبراء خاصة من منظمة اليونسكو (70)، وعلى سبيل المثال عندما أرادت وزارة التربية والتعليم تطوير برامج العلوم (للمراحل الثلاثة)استعانت بأحد الخبراء ثم بدأت تطبيق البرنامج في المرحلة الابتدائية وتعميمه تدريجيا مبتدئة بالصفوف الثلاث الأولى عام 1978 ثم الصفوف الثلاث المتقدمة عام 1981(71).

كما سعت وزارة التربية والتعليم لتطوير طرق تدريس اللغة العربية لتلاميذ المرحلة الأولى من التعليم لتوصيل اللغة الى الدارسين بصوره مبسطه وبشكل محبب ,فأدخلت ألطريقه الكلية الى تدريسها ,وقامت عام 1977-1978 بدراسة عدة مشروعات لتنمية مهارات التلميذ اللغوية في الاستماع والقراءة والتعبير ,فاستخدمت الوسائل السمعية الحديثة لتنمية مهارة الإنصات وسرعة التقاط الأفكار والتعبير عنها بسرعة ووضوح وعملت على تطوير مهارة القراءة مع تزويد الأطفال بالخبرات الثقافية وذلك عن طريق استخدام الكتب المنوعة بدلا من الاقتصار على كتاب واحد طول العام كما اهتمت بتنمية مهارة التعبير عن طريق استخدام القصص المصورة (72) .فضلا عن ذلك فقد استمرت عملية الاهتمام بتطوير المناهج وتحديثها ,اذ وضعت في عام 1980 خمس مشروعات لتطوير بعض المناهج في المرحلة الابتدائية التي اشتملت على اللغة العربية, التربية الدينية , المواد الاجتماعية , الاقتصاد, التربية الرياضية (73).

ومقابل تلك الإجراءات الهادفة الى تطوير التعليم أخذت الحكومة البحرينية تسعى إلى معالجة المشكلات التي قد تواجه التعليم أو المتوقع حصولها لاسيما في أعداد المعلمين قياسا إلى الأعداد المتزايدة في أعداد التلاميذ ,وهذا مادفع الوزارة إلى إقرار مشروع تأنيث الهيئة الاداريه والتعليمية في المدارس الابتدائية للبنين خلال العام الدراسي 1976-1977 في مدرستين ابتدائيتين ثم اخذ ذلك المشروع بالتوسع في السنوات اللاحقة ,اذ ابتدأت التجربة في الصفوف الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية في العام الدراسي 1977-1978 وكان السبب الرئيس لتطبيق هذه التجربة هي معالجة النقص المحتمل في أعداد المعلمين لاسيما بعد أن أجرت أدارة التخطيط التربوي عام 1977 دراسة حول تقديرات النمو في التعليم الابتدائي وحاجاته الى المعلمين، فتبين أن عدد الطلبة المقيدين بالمعهد العالي للمعلمين للعام 1976-1977 يقل كثيرا عن عدد الطالبات المقيدات بالمعهد العالي للمعلمات في العام نفسه ,ومن اجل تعويض النقص المتوقع في عدد المعلمين والزيادة في عدد المعلمات تم تطبيق مشروع تأنيث الهيئة الاداريه والتعليمية في المدارس الابتدائية خلال ذلك العام (74).

وبذلك فأن الإجراءات التي اتخذت في المجال التعليمي ساهمت في زيادة واضحة في عدد الطلبة المسجلين في التعليم الابتدائي ,اذ ارتفع عدد التلاميذ من(36951) تلميذا وتلميذه في العام 1971 -1972 الى (37903) خلال العام 1972-1973 , ثم ازداد العدد ليصل الى (38564) في العام التالي ويرتفع بعدها ليصل الى (40425) في العام 1974-1975 , واستمر التصاعد في أعداد الطلبة حيث بلغ في العام 1975-1976(41751) ثم الى(42590) في عام 1976-1977 وصولا الى العام الدراسي 1980-1981 ليصل الى (44109) (75).

تطور التعليم الإعدادي والثانوي

تمثل المرحلة الإعدادية في البحرين حلقة الوصل بين التعليم الابتدائي الذي يتميز بالعموم والالتزام والتعليم الثانوي الذي يتسم بتنوعه وانتقائه ,فهي تعد امتداد للمرحلة الابتدائية ودعما لها وقاعدة للمرحلة الثانوية . وقد اتجهت دولة البحرين لاعتبار هذه المرحلة جزاء من التعليم الأساس الذي دعت الى تطويره المؤتمرات الدولية في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات لتزويد المدارس بالمبادئ الاساسيه للثقافة العامة والإعداد الفني لاقتحام مجالات العمل والحياة مع غرس عادات اجتماعيه مفيدة وبث روح المسؤولية وتنمية عادة التعلم وطرق اكتساب المعارف وتنمية الذات اعتمادا على النفس (76).

وتهدف مرحلة التعليم الإعدادي الى تدعيم تنمية التلاميذ جسميا وعقليا وخلقيا واجتماعيا وقوميا وتزويدهم بقسط اكبر من الثقافة العامة والعملية مما يجعلهم مواطنين صالحين مستنيرين وتوفير الدراسات والوسائل اللازمة للكشف عن قبول التلاميذ وقدراتهم ومواهبهم وتنميتها بما يمكنهم من الذهاب مباشرة إلى الحياة العامة أو مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية بأنواعها المختلفة كل حسب قدراته وإمكاناته وميوله (77).

أن مدة الدراسة في المرحلة الاعداديه كانت سنتان واستمر ذلك الوضع حتى عام 1975 عندما اصدر مجلس الوزراء قرارا جعل فيه مدة الدراسة في المرحلة الاعداديه ثلاث سنوات على أن يبدأ العمل به اعتبارا من العام الدراسي 1976-1977 ولكن نظرا لعدم توفر الإمكانات اللازمة من مناهج وكتب دراسية ومبان مدرسيه أرجئ التنفيذ الى العام الدراسي 1977-1978 وكان الهدف من ذلك زيادة كفاية التعليم وتحسين نوعيته ليتيح للتلميذ فرصا اكبر للنمو وإمكانية أكثر لمواصلة الدراسة بنجاح أو الدخول الى سوق العمل بعد التدريب اللازم وتزويده بمجموعه من المهارات والاتجاهات والمعارف والخبرات (78) .

ومما تجدر الإشارة أليه، أن تطور الدراسة في المرحلة الاعداديه في دولة البحرين كان موضع دراسة وبحث من قبل وزارة التربية والتعليم منذ بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين ,حيث تقدمت اللجنة الاستشارية العليا لتطوير التعليم التي شكلت عام 1970 من ممثلين عن بعض الوزارات بتوصية الى مجلس الوزراء بمد المرحلة الاعداديه الى ثلاث سنوات بدلا من سنتين وقد اقر مجلس الوزراء هذه التوصية عام 1971,على أن يدرس واقع المدرسة الاعداديه في جميع جوانبه وإمكانياته لتنفيذ ذلك المشروع (79) وتنفيذا لذلك عقدت لجنة التعليم عدة اجتماعات لتدارس الموضوع الموكل إليها بحثه وتوصلت إلى وضع مجموعه من التوصيات رفعتها الى مجلس الوزراء فاقرها ومن ثم استدعت الوزارة خبيرا للتخطيط التربوي موفدا من قبل منظمة اليونسكو وعهدت إليه بأجراء مسح شامل لنظام التعليم في البحرين تمهيدا لوضع برنامج للتخطيط التربوي يتناسب واحتياجات البلاد في المستقبل فقدم دراسته بداية عام 1975 ودفعها الى لجنة التعليم التي بدورها رفعتها الى مجلس الوزراء ,وفي 17 تشرين الاول 1975 اصدر مجلس الوزراء قرارا بشان جعل مدة الدراسة في المرحلة الاعداديه ثلاث سنوات بدا من العام الدراسي 1976-1977 (80).

ومن التطورات التي حصلت في التعليم الإعدادي خلال عام 1980 إدخال المجالات العلمية في تلك المدارس ,بحيث تطبق في السنة الثانية من المرحلة الاعداديه وتتضمن تلك المجالات (أشغال الكهرباء, أعمال التجارة, التنسيق والديكور) فضلا عن ذلك ،فقد أعدت مسودة لإدخال التوعية المرورية في المناهج الدراسية وأيضا إدخال التربية البيئية (81).

أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد كان من الضوابط والشروط التي يجب توفرها في الطالب الذي يرغب في الدخول إلى الدراسة الثانوية أن يكون حاصلا على شهادة أتمام الدراسة الاعداديه أو مايعادلها وان يكون عمره قد تجاوز الثامنة عشر في بداية العام الدراسي (82) وتكون مدة الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات (83).

وبعد أن سار التعليم الثانوي في البحرين بشكل متصاعد من حيث أعداد الطلبة الملتحقين في تلك الدراسة رأى المسئولون أن التخصصات المتوفرة في ذلك التعليم لاتتماشى مع متطلبات المجتمع ألاقتصاديه والاجتماعية ولامع احتياجات سوق العمل من الفنيين من أبناء البلاد وبذلك رأوا ضرورة تطوير التعليم الثانوي وتنويعه(84).

وعلى هذا الأساس، تشكلت لجنه في وزارة التربية والتعليم عام 1977 ((لجنة تطوير التعليم الثانوي)) فأجرت اتصالات مع مسؤولين في عدة وزارات شملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ومراكز التدريب للتموين والفندقة التابع لوزارة التنمية والصناعة, كما عقدت اجتماعات على مستويات مختلفة من اللجان الوزارية شملت لجنة التعليم ولجنة تطوير التعليم الثانوي وتم خلال تلك الاجتماعات تبادل الآراء ومناقشة المقترحات الرامية الى تطوير وتفريع التعليم الثانوي وخلصت تلك اللجان بتوصيات أكدت على إدخال تخصصات لتعزيز التعليم الفني والمهني مثل الخدمات الصحية وخدمات الفندقه والسياحة والمطابع والاقتصاد المنزلي والثروة الحيوانية والزراعية ,وقد وافق مجلس الوزراء على تلك التوصيات في عام 1979 واقر خطة تفريع التعليم واستحداث فروع جديدة. فضلا عن ذلك تم أقرار تعديل مناهج المرحلة الثانوية لتتلاءم مع حاجات خريج التعليم الإعدادي وبذلك أصبحت هناك عدة فروع للتعليم الثانوي هي التجاري والصناعي وكذلك الفندقه والانسجه والملابس والثروة الحيوانية والزراعية (85) وأصبح لكل اختصاص أهداف معينه يسعى إلى تحقيقها ,فبالنسبة للتعليم الثانوي العام يهدف إلى الارتقاء بمستوى الإعداد العام للطلاب جسميا وعقليا وخلقيا واجتماعيا وقوميا وتزويدهم بما يحتاجونه من معارف وخبرات في العلوم والآداب والفنون وكذلك إعدادهم لممارسة الحياة العامة وذلك عن طريق تزويدهم بالقيم السليمة والاتجاهات العلمية وأساليب التفكير الحديثة وطرق مواجهة الحياة العصرية وحل مشكلاتها وبما يمكنهم بعد إعداد مهني قصير أو طويل أن يكونوا أفراد عاملين منتجين (86).

أما بالنسبة الى التعليم الثانوي التجاري فيهدف إلى إعداد القوه البشرية اللازمة لمزاولة الأعمال المالية والتجارية والكتابية وتنظيم فعاليات الإنتاج وتوزيعه وتشجيع الطلبة على ممارسة الأعمال التجارية الحرة من خلال الدراسات التطبيقية والاطلاع على أنواع مختلفة من المشاريع من واقع السوق التجاري وتزويد الطلبة بقدر كاف متكامل من الثقافتين العامة والتجارية (87).

وفي السياق ذاته يهدف التعليم الثانوي الصناعي إلى إعداد اليد العاملة ذات الخبرة في مجالات العمل ألاقتصاديه المختلفة وتهيئة النابغين من الطلبة لمواصلة تعليمهم في المراحل العليا وإعداد جيل من الصناعيين يسهم في تطوير الصناعات المحلية بالبلاد ويسد حاجاتها من الأيدي الفنية (88).

ومن الفروع الأخرى التي تم استحداثها في التعليم الثانوي ((التعليم الصحي)) خلال العام الدراسي 1981/1980 والذي تم تنفيذه بالتعاون بين وزارتي التربية والتعليم والصحة ويهدف الى تخريج ممرضات وممرضين ويشتمل منهج الدراسة على جانب تخصصي نظري وآخر عملي في مجال العلوم الصحية والتمريض ومنها صحة الفرد والمجتمع والإسعافات الاوليه والتشريح وعلم وظائف الأعضاء وعلم الجراثيم والغذاء والتغذية وأسس التمريض ورعاية المرضى والمسنين والأطفال والأمهات (89).

أدت تلك الإجراءات إلى ارتفاع أعداد الطلبة في التعليم الثانوي بفروعه المختلفة فبعد أن كان عددهم(6565) في العام 1972/1971وصل الى (9025) خلال العام 1977/1976 وتصاعدت الى (16089)خلال العام 1979/1978 (90).

الواقع أن اهتمام الحكومة البحرينية بأنواع التعليم المختلفة لم يكن مقتصرا على جانب دون آخر بل أنها أرادت أن تدخل التحديث والتطوير في جميع مجالات التعليم المختلفة ,اذ كان للتعليم الديني قدر كبير في الاهتمام ولأجل تحقيق نفس الأهداف المتوخاة من التعليم العام بمراحله المختلفة مع العناية بدعم وتقوية الدراسات الدينية بفروعها المختلفة وكذلك يهدف التعليم الديني الى إعداد الفرد المسلم المتكامل الذي يعرف الدنيا كما يؤمن بالاخره وبث العقيدة الاسلاميه في نفوس الطلبة منذ الصغر , وتعريفهم بالأحكام الشرعية عن طريق دراسة الآيات القرأنيه والأحاديث النبوية التي تستقي منها العقائد والأخلاق والأحكام الشرعية ,كما يهدف تعويد الطلاب على الفضائل والأخلاق الاجتماعية التي حث عليها الشارع الإسلامي لإصلاح الإفراد والجماعات وذلك عن طريق دراسة سير الأنبياء والصالحين كذلك إعداد الطلبة للحياة العملية والمساهمة في بناء مجتمعهم وفتح مجال مواصلة الدراسة العليا لمن يتوفر فيه الاستعداد وإعداد رجال على مستوى لائق من الخبرة في شؤون الدين (91).

ومما تجدر الاشاره أليه أن مدة الدراسة في المعهد تسع سنوات منها ثلاث سنوات للمرحلة الابتدائية(ويقبل فيها الطلبة في عمر أربع سنوات)وثلاث للمرحلة الاعداديه وثلاث للمرحلة الثانوية يحصل بعدها الطالب على الشهادة الثانوية الدينية وهي تعادل الثانوية العامة, ويتضمن برنامج الدراسة مواد القران الكريم , التفسير ,الحديث , التوحيد, الفقه, التجويد, اللغة العربية, اللغة الانكليزية, الرياضيات , الاجتماعيات , علم النفس , الفلسفة , المنطق, الأخلاق, التربية الفنية , العلوم , التربية الدينية (92).

أما بالنسبة الى أعداد ألطلبه المسجلين في المعهد الديني فيلاحظ ان هنالك تناقصا في الأعداد فبعد أن كان عدد الطلبة (138) طالبا خلال العام 1971/ 1972 تناقص الى (104) خلال العام 1977/1976 (93) ونتيجة لذلك التناقص شكلت في عام 1977 لجنة ضمت بعض المسؤولين في الوزارة ومدير المعهد الديني وبعض المختصين من وزارات العدل والشؤون الاسلاميه والبنك الإسلامي ,عهد اليها دراسة وتقويم المعهد الديني لمحاولة رفع مستواه العلمي وتطوير منهجه الدراسي كما أن وزارة التربية والتعليم اهتمت بتشييد مبنى جديد للمعهد (94) .

والى جانب تلك الإجراءات الرامية إلى تحسين التعليم ورفع مستوى الجوانب المختلفة , فقد اهتمت الحكومة البحرينية باستحداث التعليم الجامعي منذ عام 1968 من خلال تأسيس كلية الخليج الصناعية وازدياد الاهتمام بالتعليم العالي , اذ تبلورت فكرة إنشاء جامعه خليجيه في المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج العربي الذي عقد في الرياض عام 1975 وصدر عن المؤتمر المذكور قرار بشان تشكيل لجنه فنيه تقوم بدراسة شامله تتعلق بجامعه إقليميه , وقد عرفت الدراسة التي أعدتها اللجنة على المؤتمر العام الثاني للوزراء الذي عقد في مدينة الرياض 1977 فاصدر المؤتمر قراره بتشكيل المجلس الأعلى للتعليم العالي وأحال إليه موضوع أنشاء الجامعة . وقد أوصى المجلس المذكور عام 1978 بدعوة مكتب التربية العربي لدول الخليج للقيام باستكمال الدراسات العلمية والميدانية لإنشاء جامعه إقليميه وقد اشترك في تأسيس تلك الجامعة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والسعودية والعراق وعمان وقطر واتفقت تلك الدول أن يكون مقر الجامعة في البحرين وان يبدأ إنشاءها بثلاث كليات ,هي الطب والعلوم الطبية وكلية العلوم والتربية ,وخصص للجامعة ارض مساحتها أربعة ملايين متر مربع كما أعطي لها مركز طبي في مركز السلمانيه الطبي , وبعد افتتاح الجامعة اخذ أعداد الطلبة بالتصاعد فيها فبعد أن كان خلال العام 1980/1979 (204) طالبا أصبح (288) طالبا خلال العام 1980 /1981 (95).

تطور التعليم العالي

مما لاشك فيه أن مسيرة التعليم العالي بدأت في البحرين قبل عام 1971 وتحديدا في عام 1966 عندما تم إنشاء المعهد العالي لإعداد المعلمين والمعلمات وتبعه تأسيس كلية الخليج الصناعية عام 1968 لتقدم مختصين في الهندسة الكهربائية والكيماوية والمدنية على مستوى الدبلوم (96).

وبعد عام 1971 ازداد الاهتمام بالتعليم العالي من خلال إرسال البعثات الطلابية الى خارج البحرين لإكمال دراساتهم في مختلف التخصصات العلمية وكذلك الاهتمام بإنشاء الكليات ،فبالنسبة إلى كلية الخليج الصناعية تأسست فيها عام 1975 ثلاثة أقسام (الهندسة الميكانيكية ،الهندسة الكهربائية ،الإدارة والحق به قسم اللغة الانكليزية) (97)،كما أنشأت كلية العلوم الصحية عام 1976 والتي كانت بأشراف وزارة الصحة بهدف تأهيل كادر وطني مدرب من الفنيين المؤهلين في مختلف القطاعات الصحية المساعدة لمهنة الطب كأخصائيي التمريض العام ،رعاية الطفولة والأمومة،وممرضي الطب النفسي وفنيي الصيدلة والأشعة والمختبر والتفتيش الصحي وصيانة الأجهزة الطبية (98).

فضلا عن ذلك، أنشأت في عام 1978 كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية لتحل محل المعهدين العاليين للمعلمين والمعلمات (99)،وأصبحت هذه الكلية مؤسسة بحرينية للتعليم العالي تهدف الى تطوير الطاقات البشرية التي يحتاجها المجتمع البحريني وذلك عن طريق إعداد متخصصين في العلوم والآداب حاصلين على درجة البكالوريوس في التخصصات التي يحتاجها المجتمع وإعداد مدرسين بحرينيين لمراحل التعليم المختلفة والمساهمة في تنمية وتطوير البحث العلمي والتربوي وتكون مدة الدراسة فيها أربع سنوات (100).

ومما يجدر ذكره أن تأسيس تلك الكلية جاء بعد أن قام الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد البحرين –آنذاك- بزيارة دول الخليج العربي والتباحث بشأن ذلك ،وكان لتلك الزيارة أثارا واضحة وايجابية في سبيل دفع الموضوع من مجرد فكرة إلى برنامج عمل (101)، واستكمالا لذلك طرح الموضوع مرة أخرى في مؤتمر وزراء التربية لدول الخليج العربي الرابع الذي عقد في آذار 1979 وتم إقرار إنشاءها وان تقبل في العام الأول لافتتاحها 500 طالب (102).

وخلال ذلك الاجتماع تم الاتفاق على أن يكون اسمها جامعة الخليج العربي وان تحدد لها ميزانية خاصة لغرض استكمال بناءها وتوفير مستلزماتها الأساسية من بنايات وكوادر تدريسية ،ومن اجل تنفيذ تلك الأفكار قامت اللجان الفنية المتخصصة لإنشاء كليات الطب والتربية والعلوم بوضع أهداف كل كلية ،فبالنسبة الى كلية التربية تم التأكيد على أن الهدف من إنشاءها رفع مستوى وكفاءة التربية والتعليم في دول الخليج العربي وإجراء البحوث والدراسات التربوية والنفسية وتقديم الاستشارات العلمية والمهنية للجهات المعنية بالتربية ومساعدتها في أيجاد الحلول الناجحة للمشكلات التي تواجهها .اما كلية الطب فتهدف الى تنشيط البحث العلمي وتوجيهه نحو حل المشكلات الصحية والاجتماعية للمنطقة ،كما حددت اللجنة نظام الدراسة في الكلية على أن يلتحق الطالب بدورة تأهيلية في الجامعة مدتها سنتان وهي ما تسمى قبل المرحلة الطبية ثم تأتي المرحلة قبل السريرية (قبل الإكلينيكية) ومدتها سنتان والمرحلة السريرية (الإكلينيكية)ومدتها ثلاث سنوات (103).

ونتيجة لذلك الاهتمام أخذت أعداد الطلبة بالتصاعد ،فبالنسبة الى كلية البحرين الجامعية تصاعد عدد طلابها من 204 خلال العام 1980/1979 الى 288 خلال العام الدراسي 1981/1980(104).

تعليم الكبار (محو ألامية)

الواقع أن اهتمام الحكومة البحرينية بالتعليم لم يكن مركزا على فروعه المختلفة فحسب بل كان لها اهتمام واضح بنشر التعليم بين مختلف فئات المجتمع بما فيهم الكبار ولذا استقدمت الحكومة للمدة 24/تموز الى 13 /أب 1971 خبيرا من اليونسكو ومختصا في محو ألاميه ليضع خطه شامله في البلاد لتعليم الرجال والنساء الأميين الذين تتراوح أعمارهم من 10 الى 44 عاما (105).

وعلى هذا الأساس بدأ مشروع وزارة التربية والتعليم لمحو الأمية في البحرين خلال العام 1974/1973 وذلك بفتح ثلاثينا فصلا لكل من الجنسين وبلغ مجموع المسجلين فيه من الذكور (576) من الإناث (587) (106)، واعترافا بأهمية إعداد معلمي تعليم الكبار نظمت وزارة التربية والتعليم خلال المدة 24تشرين الأول ولغاية 12 تشرين الثاني دورة تدريبية للمعلمين العاملين في برامج محو الأمية وذلك بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار وقام بأعداد برامج التدريب والتدريس خبيران من الجهاز ومراقب محو الأمية وتعليم الكبار بالوزارة (107) وكانت الحكومة البحرينية تهدف من وراء ذلك القضاء على الأمية بين مواطنيها وتجعلهم قادرين على تقبل التغيير والتكيف معه والانتفاع من الخدمات التي توفرها لهم الدولة والمساهمة في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد جاء في المادة الثالثة والثمانون من قانون التربية والتعليم عام 1977 ((أن محو الأمية مسؤولية وطنية هدفها تعليم الأميين من المواطنين ورفع مستواهم ثقافيا واجتماعيا ومهنيا وتضع الوزارة خطة للقضاء على الأمية تلتزم بتنفيذها بالاشتراك مع الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة))، كما أن المادة الرابعة والثمانون أكدت على ((تنشئ الوزارة مراكز وفصولا محو الأمية بالمجان وتوفر لهم جميع التسهيلات والإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لسير الدراسة)) (108) ونتيجة لذلك اخذ مشروع الوزارة يتطور سنويا ،ففي العام 1978/1977بلغ عدد المراكز خمسون مركزا وبلغ عدد المسجلين فيه من الذكور (1039) في حين بلغ عدد الإناث (3652)، وكانت مدة الدراسة فيه أربع سنوات وتكون الدراسة مسائية لمدة أربعة أيام في الأسبوع (109).

أن التصاعد في تلك الأعداد كان من نتائج الاهتمام الحكومي الذي كان من ابرز مظاهره توفير مستلزمات النجاح لذلك المشروع من الكتب والوسائل التعليمية اللازمة ،فضلا عن ذلك تطوير العاملين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار ،اذ وقعت اتفاقية بين دولة البحرين والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ممثلة بالجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في 15 تشرين الثاني 1979 تم بمقتضاها إنشاء مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج العربي مهمته عقد دورات تدريب للقادة والمعلمين والعاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار وتقوم أيضا بتقديم المشورة والخبرة الفنية والخدمات لدول الخليج العربية وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بنشاط محو الأمية وكذلك القيام بعمليات التوعية المتصلة بالأمية وصلتها بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقيام بأجراء عملية التوثيق والنشر التبادل التي تنجم عن مختلف أنشطة المركز وتنظيم مكتبة متخصصة في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار وإصدار دورية متخصصة بذلك (110).

ولعل من ابرز نتائج تلك الجهود أن تناقص عدد الأميين في البحرين خلال عشرة أعوام ،فبعد أن كانت النسبة تساوي 52,9 خلال عام 1971 تراجعت تلك النسبة الى 31,3 خلال عام 1981 (111) وهذا يعني تحقيق النتائج التي سعت اليها الحكومة البحرينية في القضاء على الأمية وخلق جيل متعلم مستنير يساهم في بناء وخدمة بلاده .

الخاتمة

اتضح من خلال الدراسة عدة أمور :

1- أن ظهور التعليم النظامي الحديث في البحرين لم يكن بعد الاستقلال بل أنه امتداد لعقود عديدة ساهمت في وضع الأساس الذي ارتكز عليه التعليم وخلق فئة مثقفة استطاعت أن تنهض بالتعليم في المراحل اللاحقة .
2- بذلت الحكومة البحرينية جهودا كبيره من اجل تطوير التعليم من خلال الدر اسه والبحث والتخطيط وتشكيل اللجان واستقطاب الخبراء وتطوير المناهج وجعل التعليم يسير وفق الأنماط الحديثة في إدخال مواد دراسية لم تكن موجودة قبل مرحلة استقلال البلاد.
3- قطعت دولة البحرين شوطا كبيرا في توفير التعليم الأساسي للجميع كحق من حقوق الإنسان كما أشار الى ذلك الدستور وتوفير أفضل الخدمات التربوية والتعليمية لجميع فئات المجتمع والحرص على بذل كل جهد لبناء مجتمع متعلم وللاهتمام بالعنصر البشري كثروه أساسيه ودائمة
4- أظهرت الدراسة تبني الحكومة البحرينية الجانب العلمي في الخطوات التي تتخذها لتطوير التعليم , اذ إنها تبنت أفكارا تربويه تعتمد على فلسفة التربية الحديثة ووضع أهداف خاصة لكل مرحله دراسية انسجاما مع متطلباتها وتلبية لحاجات المجتمع بهدف استمرار التحسين نحو الأفضل والحصول على أعلى أشكال فاعله في مجال التربية لبناء جيل متوافق مع ذاته من جهة ومع التطورات التكنلوجيه والتغير المتسارع الذي يحدث في العالم من جهة أخرى .

الهوامش

(1) محمد غانم الرميحي ,قضايا التغير السياسي والاجتماعي في البحرين 1920-1970,منشورات مؤسسة الوحدة ,الكويت ,1976,ص 178.

(2) محمد غانم الرميحي, البحرين و مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ط1، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1976،128.

(3) احمد عبد الوهاب محمود ,نشأة التعليم الرسمي الحديث في الخليج العربي 1945 -1971, رسالة ماجستير غير منشوره ,جامعة الموصل ,كلية التربية,206,ص42

(4) إبراهيم خلف العبيدي ، الحركة الوطنية في البحرين ،1914-1971، بغداد ، مطبعة الأندلس ، 1976،ص 170 -171

(5) محمود بهجت سنان ,البحرين درة الخليج العربي ، بغداد، الطبعة الأولى ، 1963،ص 239.

(6) مريم خميس السليطي ,ملامح عن تطوير التعليم في مملكة البحرين خلال القرن العشرين للأعوام 1900 -2000,البحرين,2002,ص 24

(7) تقرير عن التعليم الفني في البحرين مع توصيات لتوسيع نطاقه رفع الى سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة,مجلة الوثيقة,العدد28,السنه 14, 1995,ص 59

(8) رفيقه سليم حمود, التعليم في البحرين,مكتب التربية العربي لدول الخليج ,1987,ص 75

(9) مريم خميس السليطي ,المصدر السابق,ص20

(10) احمد عبد الوهاب محمود,المصدر السابق,ص50

(11) مدارس البحرين , مجلة رسالة التربية ,العددان 10,9 ,السنه 2, 1961 ,ص65

(12) محمد غانم الرميحي , البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1975 ،ص 98.

(13) محمد غانم الرميحي ,قضايا التغير السياسي ,ص192

(14) رفيقه سليم حمود ,المصدر السابق ,ص117

(15) إبراهيم عبد الكريم محمد ,البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية ,الشركة العربية للوكالات والتوزيع ,ط1, 1970 , البحرين ,ص72

(16) عبد علي الخفاف ,البحرين در اسه في نمو السكان وتوزيعهم المكاني ,مجلة الخليج العربي ,المجلد 18 ,العدد 1-2, 1986,ص80

(17) محمد غانم الرميحي , قضايا التغير السياسي, ص 193.

(18) محمد غانم الرميحي ,البحرين ومشكلات ص136 .

(19) المصدر نفسه , ص138 .

(20) إبراهيم خلف ألعبيدي ،المصدر السابق ,ص 173 كذلك ينظر احمد عبد الوهاب ,المصدر السابق، ص 106 .

(21) مريم خميس السليطي ,المصدر السابق , ص17

(22) عامر الكبيسي ,الاداره العامة والتنمية في دولة البحرين ,مجلة الخليج العربي المجلد14 , العددان 3-4 ,1982,ص17.

(23) محمد غانم الرميحي ,قضايا التغير السياسي ,ص203.

(24) مريم خميس السليطي , المصدر السابق ,ص18.

(25) حسن المصري,الاداره التعليمية والهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم في البحرين ,محاضره ألقيت على طلبة كلية البحرين الجامعية ,1984, ص4.

(26) احمد عبد الوهاب , المصدر السابق ,ص120.

(27) علي ابا حسين ,مسيرة الخير والعطاء في البحرين ,البحرين ,1993, ص33-34 .

(28) رفيقه سليم حمود ,المصدر السابق ,ص70.

(29) محمد غانم الرميحي ,قضايا التغير السياسي ,ص205.

(30) خالد ألعزي ،الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1972 ,ص 128 .
(31) فتح الله سعد حسين , العمالة الوافدة لدول الخليج العربي ,رسالة ماجستير غير منشوره , كلية الاداره والاقتصاد ,جامعة البصرة ,1986 ,ص 69
(32) خالد ألعزي , المصدر السابق, ص132
(33) صلاح الدين محمد حسين الحفيد ,تركيب السكان والنمو الاقتصادي وأثرهما على واقع الطفل في دولة البحرين , مجلة الخليج العربي ,المجلد 13 , العدد 1,1981 ,ص50
(34) عامر الكبيسي ،المصدر السابق , ص 18.
(35) مريم خميس السليطي , المصدر السابق,ص18.
(36) احمد عبد الوهاب ,المصدر السابق ,ص124.
(37) Econmic cmmistion for western asia league of Arab statistical indieators Of the arab world the period 1970-1980
(38) مفيد الزيدي ,التيارات السياسية في الخليج العربي,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت 2003 ,ص 28-27
(39) دولة البحرين ،إدارة الإحصاء , المجموعة الاحصائيه ,1981 ,شؤون مجلس الوزراء , البحرين 1982 ,ص137
(40) محمود علي الداود ,الخليج العربي والعمل العربي المشترك , منشورات مركز دراسات الخليج العربي , جامعة البصرة ,1980 ,ص 169
(41) محمد هاشم خواجكيه , التكامل الاقتصادي في الخليج العربي ,مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية , الكويت ,1978 ,ص262
(42) صدى الأسبوع ،البحرين ،العدد 743، 11سبتمبر 1979.
(43) صلاح العقاد ،معالم التغير في دول الخليج العربي ،معهد البحوث والدراسات العربية ،1972،ص43.
(44) علي ابا حسين ،مسيرة الخير والعطاء في البحرين ،المنامة المؤسسة العربية للطباعة والنشر ،1993،ص54.
(45) دولة البحرين ،وزارة الدولة للشؤون القانونية ،قانون التربية والتعليم ،البحرين ،1977،المادة 2.
(46) دولة البحرين ،إدارة الإحصاء ،المجموعة الإحصائية ،1981،ص14.
(47) منشورات دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي لعام 1973وثائق، أحداث، آراء سياسية، بيروت، ص705.وسيشار أليه في البحث اختصارا سجل العالم العربي لعام .
(48) سجل العالم العربي لعام 1975،ص164.
(49) وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام 1978،منشورات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ،الكويت ،1983،ص489.
(50) صحيفة السياسة ،الكويت ،العدد30،3724تشرين الثاني 1978.
(51) عامر الكبيسي ،المصدر السابق ،ص16-17.
(52) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص88.
(53) الوثائق العربية لعام 1973،منشورات الجامعة الاميريكية في بيروت، مكتبة نعمة يافت التذكاري،ص719.
(54) دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،التقرير السنوي 1978-1979،إدارة التخطيط التربوي ،د.ت،ص1
(55) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص89-90.
(56) دولة البحرين ،وزارة الدول للشؤون القانونية ،مادة 3.كذلك ينظر مريم خميس السليطي ،دليل نظم التعليم في المؤسسات التعليمية المختلفة بدولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،مراقبة التوثيق والمعلومات والبحوث التربوية ،1979،ص40-41.

(57) وزارة التربية والتعليم ،تطور التعليم في البحرين في الفترة من 1978-1980 ،إدارة التخطيط التربوي ،تقرير مقدم الى الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر الدولي للتربية المنعقد في جنيف من 10-19 نوفمبر 1981،ص7.

(58) ممدوح المبيض وبهية الجشي ،تقويم أوضاع دور الحضانة ورياض الأطفال الوطنية في البحرين ،المجلس الأعلى للشباب والرياضة ،البحرين ،1980،ص13.

(59) دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،إحصاءات التعليم للأعوام 1975-1976،ص193 و إحصاءات التعليم للأعوام 1979-1980،ص159 وإحصاءات التعليم للأعوام 1980-1981 ،ص193.

(60) ممدوح المبيض وبهية الجشي ،المصدر السابق،ص15.

(61) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص127.

(62) جريدة اخبار الخليج ،3 شباط ،ص6.

(63) مجلة المواقف ،البحرين ،العدد 9،116 شباط 1976.

(64) صائب محمد جميل وآخرون، جوانب أساسية من واقع التربية والتعليم في البحرين ،بغداد ،1987،ص5.

(65) أنيسة علي ألمسقطي وفائقة سعيد صالح ،التعليم في البحرين بين التطور والتجديد ،وزارة التربية والتعليم ،البحرين ،1985،ص17.

(66) مريم السليطي ،المصدر السابق ،ص62-64.

(67) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص135

(68) مصطفى ابو حمدة ،واقع التعليم الابتدائي ومستقبله في البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،إدارة التخطيط التربوي ،البحرين ،1977،ص4.

(69) فائقة سعيد صالح ،تحديث التعليم في البحرين في الفترة من 1978-1980، وزارة التربية والتعليم ،إدارة التخطيط التربوي ،البحرين ،1981،ص8.

(70) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص136.

(71) فائقة سعيد صالح ،المصدر السابق ،ص42.

(72) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص137.

(73) مكتب التربية العربي لدول الخليج ،مجلة التوثيق التربوي لدول الخليج العربية ،العدد 2،السنة 1،1980،ص74.

(74) أنيسة علي المسقطي وفائقة سعيد صالح ،المصدر السابق ،ص38-39.

(75) دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،إحصاءات التعليم 1981-1982 ،ص86.

(76) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص153.

(77) دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،واقع النظام التربوي في دولة البحرين ،دراسة مقدمة الى الاجتماع الرابع لوكلاء وزارات التربية العرب ،ادارة التخطيط والبرمجة ،مراقبة التوثيق والمعلومات والبحوث التربوية ،1985،ص34

(78) فائقة سعيد صالح ،المصدر السابق،ص25-28

(79) أنيسة علي المسقطي وفائقة سعيد صالح ،المصدر السابق،ص45-46

(80) دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،واقع المدرسة الإعدادية في البحرين ومستقبلها ،د.ت،ص7.

(81) مكتب التربية العربي لدول الخليج ،مجلة التوثيق التربوي لدول الخليج العربية ،العدد2،السنة 1،1980،ص74-75.

(82) دولة البحرين ،وزارة الدولة للشؤون القانونية ،قانون التربية والتعليم ،1977،مادة 65.

(83) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،163.

(84) فائقة سعيد صالح ،المصدر السابق،ص29-37.

(85) دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،إدارة المناهج والكتب والوسائل التعليمية ،تطوير التعليم الثانوي في الفترة 1980/1979 الى نهاية العام الدراسي 1981/1980،1981،ص11،كذلك ينظر ،دولة البحرين وزارة التربية والتعليم ،ادارة التخطيط التربوي ،مراقبة التوثيق والمعلومات والبحوث التربوية ،1981،ص89.،كذلك ينظر انيسة علي المسقطي وفائقة سعيد صالح ،المصدر السابق ،ص56-58.

(86) مريم السليطي ،المصدر السابق ،ص76.

(87) دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،تطور التعليم في البحرين 1980/1978،ص51.

(88) دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،تطور التعليم في البحرين،1984،ص11-15.

(89) دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،تطور التعليم في البحرين،1983،ص19.

(90) دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،إحصاءات التعليم 1981/1980،ص28.

(91) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص196.

(92)دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،تطور التعليم في البحرين ،1984،ص33.

(93) نقلا عن رفيقة سليم حمود ،دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،اتجاهات نمو التعليم في البحرين ،دراسة إحصائية مقارنة للسنوات العشر الماضية ،71-1972/80-1981،إدارة التخطيط التربوي ،ص54.

(94) المصدر نفسه ،ص55.

(95) مكتب التربية العربي لدول الخليج ،جامعة الخليج العربي (بمناسبة وضع حجر الأساس لنشأت الجامعة 1أيار 1984،مكتب التربية العربي لدول الخليج ،النظام الأساس لجامعة الخليج العربي،الرياض،1980.

(96) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص205-213.

(97) البحرين اليوم ،العدد19،472 تموز 1978.

(98) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص209.

(99) وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام 1978،منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،الكويت ،1983،ص472.

(100) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص215.

(101) مجلة آفاق ،الكويت ،العدد 5،11أيار 1979.

(102) وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام 1979،المصدر السابق ،ص580.

(103) مكتب التربية العربي لدول الخليج ،مجلة التوثيق التربوي لدول الخليج العربي ،المصدر السابق ،ص100-101.

(104) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص222.

(105) محمد عباس احمد ،واقع برامج محو الأمية وتعليم الكبار في دولة البحرين ،وزارة التربية والتعليم ،البحرين ،د.ت،ص12.

(106) المصدر نفسه ،ص15

(107) المصدر نفسه ،ص24.

(108) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص232.

(109) محمد عباس احمد ،المصدر السابق ،ص21.

(110) عبد الرسول المصلي وعلي عبد الحق ،واقع برامج التدريب في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار في دول الخليج العربية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج العربي ،د.ت،ص9-13.

(111) رفيقة سليم حمود ،المصدر السابق،ص233.